

الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في حل نزاعات منطقة الساحل الإفريقي

Algerian security strategy to resolve the conflicts in the African Sahel

محمد السعيد حجازي، جامعة وهران 2/ الجزائر، med-hadjazi@outlook.fr

تاريخ النشر 2020-12-31

تاريخ القبول: 2020-07-21

تاريخ الاستلام: 2020-06-09

ملخص:

يشكل نشاط المجموعات المسلحة في منطقة الساحل تحديات خطيرة على الأمن الوطني الجزائري، و مع أزمة الطوارق منذ فترة طويلة كتحدٍ ثابت و متوقع بسبب تأثيراته المحتملة على الأراضي الجزائرية، لتضاف متغيرات جديدة إلى مجموعة التهديدات بالمنطقة كالإرهاب العابر للحدود و عبر الوطني ضف إلى هشاشة المبنى الداخلي لدول الساحل الإفريقي و دينامية انتقال التهديدات، كل هذا يضع القضايا الأمنية الجزائرية في إشكالية كبيرة فيما يتعلق بهذه المنطقة الأكثر تعقيداً. فإذا كان من القبول القول أن مكافحة الإرهاب تقدم فرصة للجزائر نحو تأكيد نفسها كلاعب رئيسي و في الوقت نفسه فرصة للتعريف على دورها للمجتمع الدولي، فإن إدراج الساحل في ظل هذه الإستراتيجية الشاملة يحمل قيوداً جديدة.

كلمات مفتاحية: الساحل الإفريقي، الإستراتيجية الأمنية الجزائرية، الأمن، مكافحة الإرهاب.

Abstract:

The activity of armed groups in the Sahel region poses serious challenges to the Algerian national security, and with the Tuareg crisis for a long time as a constant and expected challenge due to its potential effects on Algerian lands, so new variables are added to the group of threats in the region, such as cross-border and transnational terrorism added to the fragility of the internal building of countries of the Sahel and the dynamism of the transmission of threats, all of this puts Algerian security issues very problematic in relation to this more complex region. If it is acceptable to say that fighting terrorism offers an opportunity for Algeria to assert itself as a major player and at the same time an opportunity to familiarize itself with its role for the international community, then the inclusion of the Sahel in light of this comprehensive strategy carries new and contradictory restrictions.

Key words: African Sahel, Algerian security strategy, security, counter-terrorism.

1. مقدمة:

تقوم الجزائر بتزسيخ و تجسيد مفهوم الأمن الشامل كخطوة للحفاظ على استقرارها، حيث لم تعد تشكل توجهات منظومة دفاعها و أمنها الوطني ضمن المنظور العسكري البحث، و لكن تتداخل فيه مجموعة أبعاد سياسية، اقتصادية، اجتماعية و دبلوماسية، هذا ما أكدته افتتاحية أعداد مجلة الجيش لسنة 2012: " إن تطوير جهاز الدفاع الوطني لجعله قادرا على حماية السيادة الوطنية و سلامة إقليمنا، يتطلب جبهة داخلية قوية، متينة و موحدة و منسجمة، على استعداد لحماية الوطن داخليا و خارجيا من أي تهديد من حيث أتى، لتشكل بذلك العلاقة بين الجيش و الأمة، كحجر زاوية في مسألة الدفاع الوطني ويساهم الكل في المجهود الوطني الذي يفرض الإستمرارية و التنسيق...¹"، خطاب يوضح مدى أهمية الجهاز العسكري و المنظومة الدفاعية من جهة، و الجبهة الداخلية السياسية، الاجتماعية و الاقتصادية من جهة ثانية. بالتالي نطرح الإشكال التالي: ما هي الإستراتيجية التي ستتخذها الجزائر للتكيف والتناسب في ظل هذه الجبهة الإقليمية لحل نزاعات الساحل الإفريقي مع تصاعد شدة النزاعات وتعقد البيئة الأمنية والتواجد الأجنبي؟ للإجابة على الإشكالية تم صياغة الفرضية التالية: إمكانية القول أن الجزائر تعتمد في حل نزاعات منطقة الساحل الإفريقي إستراتيجية أمنية متكاملة ومتناسقة على المستوى الخارجي، تتمثل في العمل الدبلوماسي القائم على لغة الحوار و الخيار السياسي و الجانب التنموي كآليتين في إيجاد تسوية لنزاعات المنطقة خاصة بمالي مع ضرورة التعاون الإقليمي المشترك.

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج قضية جيوبوليتيكية ذات بعد أمني على المستوى الإقليمي الإفريقي و حتى الدولي و هي أمن منطقة الساحل الإفريقي و التداخل العبر الوطني لمجموع التهديدات التي تضرب المنطقة منذ 2012 وسقوط مالي في نزاع معقد. قضية ألفت بتداعياتها على البيئة الإستراتيجية الإقليمية المعقدة و الفوضوية بضعف و هشاشة مبناها السياسي، الاجتماعي والإقتصادي... إلخ، ضف لمجموع التفاعلات بين أطراف إقليمية ودولية، منظمات حكومية و غير حكومية، جماعات مسلحة، مجموعات إرهابية و أخرى متطرفة، واقع شكل تحديا بالنسبة للجزائر كحلقة ضمن منطقة الصحراء

الساحل باستجابة إقليمية و مقارنة أمنية تنموية، لتحاول الدراسة كشف التصور الإستراتيجي الأمني للجزائر في هذا الفضاء من القارة الإفريقية.

تعود أسباب اختيار الموضوع إلى أهمية مسألة الأمن خلال السنوات الأخيرة خاصة التطور الذي لحق بالمفهوم في جميع القطاعات و على كافة المستويات، ليدرر على رأس أولويات أجندة المجتمع الدولي ومواضيع السياسة الخارجية، في إطار يجمع بين مختلف القطاعات دفاع، دبلوماسية وسياسة خارجية ليشكل في الكل الإستراتيجية الأمنية للدولة بمختلف حجمها و قوتها.

كما تحاول الدراسة الإرتقاء بالفكر الإستراتيجي الجزائري و فهم تصور صانع القرار في صياغة القرارات التي تخص البيئة الإستراتيجية على المستوى الخارجي. معرفة مدى حركية و فعالية الإستراتيجية الأمنية الجزائرية على مستوى برامجها و أهدافها و وسائلها في التعامل مع المعطيات الجيوبوليتيكية بالساحل.

2. الدور الجزائري في بناء أمن و استقرار الساحل الإفريقي

يعتبر الدور أحد أهم مكونات السياسة الخارجية ، فهو "الوظيفة أو مجموع الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة خارج حدودها خلال فترة زمنية طويلة سعيها لتحقيق أهداف السياسة الخارجية". وأساس نشأة و قيام الدور الإقليمي لأية دولة هو سعيها إليه بل و صياغته في إطار عملية واعية ووفقا للقدرات المتاحة و الموارد. كما للدور أبعاد ترتبط بتصورات صانع السياسة الخارجية لمركز دولته، دوافعها في السياسة الدولية و توقعات حجم التغيرات التي قد تطرأ جراء ممارسة دورها و مدى قبول البيئة الإقليمية لهذا الدور، قبول مرتبط إما بالموافقة أو المعارضة أو حتى يمكن اعتباره تهديدا لمصالح الدائرة الإقليمية، بالتالي يرتبط مفهوم الدور أساسا بالممارسة الفعلية للدولة، تصورات صانع السياسة الخارجية وقد تنصرف وظيفة الدولة لتداخل مجموعة من الأدوار، و في هذا السياق تدخل مسألة الأداء أو التنفيذ، مسألة ترتبط بتخصيص الموارد المطلوبة لذلك، لتتحدد أهداف الدور في أشكال متعددة إما محاولة لتغيير الوضع الراهن في البيئة الإقليمية لتصنف الدولة في هذا السياق من الدول غير القانعة ب "statut quo" لتلعب دورا تدخليا نشيطا، كما يستهدف الدور تقديم نموذج كقيام الدول بمحاولة تصدير نموذج مكافحة الإرهاب تسعى من خلاله اكتساب مكانة دولية، أو تحاول من خلال دورها تكريس إما نموذج استخدام القوة في

العلاقات الدولية أو مجرد الدفاع الإقليمي كحالة الجزائر². منظري العلاقات الدولية، المسؤولين و وسائل الإعلام يستخدمون مصطلحات مثل: محايد "neutral"، معتدي "agressor"، وسيط "mediator"، المناهض للإمبريالية "anti-imperialist" عند الإشارة إلى الدول. هذه الأوصاف نابعة من القرارات والإجراءات التي تتخذها الجهات الفاعلة فمثلا إذا ما وصفت الدولة كوسيط فهذا لأنها تبنت سياسات ذات صلة بمسؤوليات الوساطة دوليا أو إقليميا، لهذا على نطاق واسع نخب الدور هو الإطار النظري المكرس لدراسة السلوك باستخدام الدور في مجال السياسة الخارجية³. و بناء على هذا النهج يمكن للدول أن تكون عرضة للعب مجموعة متنوعة من الأدوار أشهرها: داعم التحرير "liberation supporter"، قائد إقليمي "regional leader"، حامي إقليمي "regional protector"، وسيط، دركي أو شرطي المنطقة، صانع سلام، حليف، مكافح للإرهاب، نموذج... إلخ. ومن المهم في هذا السياق أنه يجوز لدولة لعب عدة أدوار في آن واحد. وفقا لهذا، فإنه ليس من الخطأ بأن توظف مفهوم الدور في دراسة العلاقات الدولية بوصفها عرض مسرحي، فيه كل وحدة دولية فاعلا يلعب دورا معيناً أو مجموعة أدوار في منطقة معينة⁴، و ذلك يرجع بالأساس، إلى طبيعة القضايا سواء الإقليمية أو الدولية التي تتعاطى و تتعامل معها الوحدة الدولية.

على هذا الأساس سيتم محاولة البحث في الدور الذي تلعبه الجزائر كدولة محورية في منطقة الساحل بهدف إرساء أمن و استقرار المنطقة، على الرغم من أن محاولة تحليل السلوك الخارجي لدول العالم الثالث سواء في النظام الدولي أو النظم الإقليمية التابعة لها يعتبر أمرا صعبا من جهة و دول ذات تأثيرا أقل بالخارج تتميز بنوع من الغموض عند محاولة العثور على إطار نظري مناسب لدراسة دورها الخارجي. إجمالاً يمكن استنباط الإستراتيجية الجزائرية بمنطقة الساحل من خلال منطوق عملها الخارجي، في إطار مبدأ عدم التدخل، السياسة الخارجية الجزائرية حقيقة نابعة من إستراتيجية ما يعرف بالانصاف،

هدفها الأول إظهار مدى "استقلالية الجزائر عن التبعية"، بعدم الخضوع و الرضوخ لضغوط خارجية، من خلال تأكيدها على عدم التدخل الذي تعتبره أساس سيادة الدول و استقلالها كمبدأ أساسي في عملها الخارجي. إستراتيجية تستند على ثوابت قانونية و دستورية من جهة إلى جانب قناعات لتراكمات تاريخية طويلة، ليعتبر بذلك مبدأ عدم التدخل من بين الخطوط الممنوع تتجاوزها. في سياق دور الوسيط لحل النزاعات الإقليمية، الجزائر تتحرك وفق إستراتيجية **المساومات**، التي تنصرف إلى الآلية الدبلوماسية، الحوار، التفاوض والحل السياسي بهدف تحقيق أكبر قدر من المكاسب و الربح.

كما و أن هذه الإستراتيجية نابعة من طبيعة التعامل الدولي وفق إستراتيجية التنبؤ التي تنصرف إلى ضرورة الإلتزام بالأعراف و الشرعية الدولية، تعمل بميثاق الأمم المتحدة كإطار أمثل يمكّن الجزائر من التطلع نحو مسار الأمن/التسمية المشتركة. و انطلاقا من الدور الذي تسعى إليه لحل أزمات الساحل الإفريقي، تنطلق الجزائر من إستراتيجية **التحفيز الذاتي** الهادفة إلى التأكيد على دورها الإقليمي و أهمية احتسابها ضمن المعادلة السياسية الإقليمية، فدبلوماسية النشطة في إفريقيا عامة في إطار قضايا الأمن والسلام والتعاون من منطلق الحوار الشامل و الحل السياسي، أشاد به المجتمع الدولي في العديد من المحافل الدولية. فالجزائر ترى في آلية التعاون الجماعي مع مختلف الشركاء في ظل المتغيرات العميقة ضمن محيط مضطرب، أساس نحو ترسيخ مسار ملموس لحسن الحوار⁵، تعاون جماعي من شأنه زرع الثقة بين مختلف الأطراف، و منه حل مختلف قضايا الأمن و السلم بتقاسم الأدوار و تحقيق المصلحة المشتركة.

إن الأحداث المأساوية التي ضربت مالي بنمو التهديد الإرهابي و تفاقم تمرد الطوارق أثار مخاوف بالنسبة لأمن واستقرار الجزائر، لتتطور استراتيجية الأخيرة بغية تحقيق نوع من التوازن تجاه عواقب هذه التهديدات. إستراتيجية تنبع من عوامل عدة تواصل جغرافي، ثقافة قديمة، روابط اقتصادية، تربط الجزائر بدول الصحراء الساحل، دون تجاهل خبرتها في محاربة الإستعمار قديما و القضاء على الإرهاب في السنوات الأخيرة. التصور الأممي الجزائري نحو الصحراء الساحل يقوم أساسا على قدرات البلد نفسها،

التعاون مع دول الجوار و كذلك معارضة التدخل العسكري الخارجي. في واقع الأمر، تؤكد سعيها نحو الحل السياسي القائم على سياسة المصالحة الوطنية و الحوار الشامل بين أطراف النزاعات.

فيما يتعلق بالدور الذي تلعبه الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي في إطار سياستها الخارجية،

يأخذ في الحسبان المعايير التالية:

1.2 دور احترام مبدأ عدم التدخل:

تميزها بالماضي الإستعماري، الجزائر لا تريد أبدا للقوى الخارجية التدخل في شؤونها الداخلية، في المقابل، الجزائر حريصة على عدم التدخل العسكري خارج حدودها. عدم التدخل كمبدأ دستوري في بيئة إقليمية تتصف بالمشاشة على وجه الخصوص، بقوة دفع الجماعات المسلحة الجهادية المختلفة، فوضى وشدة التعقيد، مذهب أو عقيدة أمنية يطرح تساؤلا كثيرة لأسباب مختلفة. عدد قليل من البلدان التي تضع مبادئ لسياستهم الخارجية بطريقة واضحة و منهجية كالجزائر، فمنذ استقلالها عام 1962، الجزائر تصف "عدم التدخل" كركيزة أساسية و المادة 26 من دساتير 1989 و 1996 تنص على أن "تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل التقيؤض بالسيادة المشروعة و حرية الشعوب الأخرى و تسعى جاهلة لتسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية". على عكس دول أخرى تشارك في صراعات الحدود أو بيئتها الخارجية اعتمادا على ظروف معينة ومصالح خاصة، الجزائر لا تشارك بأي صراع، موقف يطرح العديد من المزايا في نفس الوقت عرضة لعيوب كبيرة إلى جانب تدهور الوضع الأمني لدول الجوار.

أسباب الجزائر الصرامة بعدم التدخل معقدة، مرتبطة من جهة بالتجربة التاريخية للبلد و أخرى مرتبطة بالنظر إلى مستقبل الجزائر و كثيرا ما يقال أن السياسة ولدت من اجتماع الذاكرة "memory" والرغبة "desire" و عندما تحدد الدول سياساتها و قراراتها يعودون إلى تجاربهم وتطلعاتهم نحو المستقبل. هذا بالضبط، ما يشرح الجمع المتجذر لعقيدة الجزائر حول مبدأ عدم التدخل، فالإرث الإستعماري يفسر إلى حد كبير هذا الإختيار و قد خرجت البلاد منذ فترة طويلة بشعور من الإحباط والقلق و الغضب حيث عانت و لفترة طويلة من التدخل الأجنبي لتتوعد بعدم إعادة نفس الأمر لبلد آخر أو غيره من الشعوب، و كدلالة عن رغبتها في حماية سيادتها و سيادة الدول الأخرى التي تواجه التدخل الإمبريالي أو الإمبريالي الجديد انضمت إلى حركة عدم الإنحياز "movement of non-aligned (MNA)" في أقرب وقت كان من الممكن بالنسبة إليها، حيث بقيت عضوا و مقتنعة بذلك وفقا لميثاقها "الإمتناع عن أي تدخل أو تدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى و الإمتناع عن الأفعال و التهديدات العدوانية أو

استخدام القوة العسكرية ضد السلامة الإقليمية أو الإستقلال السياسي لبلد ما و تسوية جميع النزاعات بالوسائل السلمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة⁶. بقيت الجزائر مؤمنة بالمبدأ و في الآونة الأخيرة بماي 2014 تولت رئاسة الحركة و استضافت المؤتمر الوزاري 17 للحركة، و خلالها الوزير الأول السابق "عبد المالك سلال" و وزير الشؤون الخارجية "رمطان لعمامرة" أكدا التزام بلادهما في "MNA".

مبدأ عدم التدخل هو لإضفاء الشرعية على الدور الذي قرره الجزائر للعبة في الساحة الدولية، لكن و قلّما مورس في الواقع، و في ظل بيئتها الإقليمية وضعت في دور الحكم "arbitrator" كعنصر فاعل يطمح نحو السلام و الإستقرار وتحقق هذا الطموح مع حلها لأزمة الرهائن 1979، مبدأ عدم التدخل الذي تتبناه الجزائر هو تفسير يعكس الكيفية التي تريد أن يتعامل معها، فهي في وضع حساس للغاية في حدودها و في لحظة أي تهديد محتمل على سيادتها.

2.2 دور الوسيط و صانع سلام في بيئة مليئة بالتحديات

الجزائر نشطة جدا على الصعيد الخارجي بدبلوماسيةيتها و وساطتها ما يجعلها في عيون تلفت انتباه القوى الغربية كلاعب محوري "essential actor" و شريك ضروري "an indispensable partner" لا مفر منه. مع التوترات الإقليمية التي وضعت المنطقة في غليان "boiling"، الجزائر لاحظت بحذر "prudence" و عدم ثقة "mistrust" و انتظار "see and wait" و ترقب مجموع التغييرات الواقعة في المناطق المجاورة لها وتخوف للهندسة الأمنية في عمقها الإستراتيجي.

تقليديا تعتبر طرف عدائي "hostile" لأي تدخل أجنبي و تجدد نفسها اليوم في الجهة الأمامية- طليعة الدعوة للحلول السياسية التوافقية لمنع تزايد انتشار الإضطرابات الإقليمية و تجنب خطر فيضان "overflow" أو العدوى "contagion" ومحاولة استعادة التوازن السياسي و العسكري الذي إن صح التعبير قد دمر جراء التوترات الأمنية.

في مالي، الإستراتيجية الجزائرية ضد تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي بنيت أساسا على إرث الأزمة سنوات التسعينات، و تتألف من المواجهة و القتال ضد العناصر الإرهابية الأكثر تطرفا وتسليحا

والأشد عنفا، البلاد و في الأزمة بمالي تسعى نحو تطبيق هذا الخليط من المواجهة و الحوار، فحقيقة الأمر، اللعب المزدوج لحركة أنصار الدين قاد السلطات الجزائرية بقبول التدخل العسكري الفرنسي جانفي 2013. و قبل اندلاع عملية "serval" كانت الجزائر تتابع بقلق عدم الإستقرار في شمال مالي لثلاث أسباب على الأقل، أولا و قبل كل شيء، واجهت البلاد الإرهاب العنيف خلال العشرية السوداء سنوات 90 و كلفها خسائر بشرية، ثم أن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي عرفت جذورها في الجزائر وقامت بالعديد من الهجمات، و أخيرا المصالح الجزائرية بالساحل محل أهداف الجماعات الإرهابية حيث استهدفت القنصلية الجزائرية من قبل حركة MUJAO باحتجاز 7 دبلوماسيين كرهائن بما في ذلك القنصل و في 01 سبتمبر 2012 أعدم نائب القنصل، وضع مقلق لم يدفع الحكومة الجزائرية للدفاع عن حل عسكري و تفضل طريق الحوار و تريد التوصل لحل سياسي. ففي نوفمبر 2012 صرح وزير الخارجية مراد مدلسي الأسبق قائلا: "الحرب لها قواعدها الخاصة، أهدافها ووسائلها، النتيجة ستكون تعزيز وانتشار الأعمال العدائية على المدى الطويل، لذا نحن لا نريد الحرب في جوارنا المباشر و يتوجب أن نقدم كل الفرص للحل السياسي فهو وحده يمكن أن يضمن وجود مالي و وجود مؤسساتها و وجود جميع أراضيها، بالتالي الخيار العسكري لا يضمن أي شيء" 7، خطاب، نلتمس فيه شدة خطورة البعد العسكري، لهذا تنادي الجزائر مرارا و تكرارا بالحلول السلمية التوافقية لمختلف المشاكل.

يكن و يتجسد الخطر كما سبق الذكر، في وجود جماعات مسلحة إرهابية كتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وعلاقتها مع مجموعات مسلحة متطرفة جهادية، خطر مشاركة الطوارق الجزائريين و إقامة علاقات قوية مع تلك في شمال مالي و مخاطر تسلل و تفعيل أو تنشيط خلايا نائمة على الجانب الآخر من الحدود، إضافة للصراع الليبي وتأثيراته على المنطقة، عبارة عن ثلاث أسباب جعلت الصحراء-الساحل الآن قضية أمن قومي جزائري.

لهذا حل النزاع المالي مثل أولوية قصوى، من خلال الحوار، المفاوضات والتسوية⁸، كعناصر مهمة في عملية السلام و الإستقرار و أي خروج عن المسار الدبلوماسي سيؤدي إلى حدوث انعكاسات سلبية لإيجاد حلول نهائية للنزاع تفاقم من شدة الوضع الأمني المعقد.

في هذا الصدد، أطلقت الجزائر في جانفي 2014 حوار مالي شامل* في محاولة لإيجاد حل سلمي للنزاع الذي يؤثر على البلاد و الصحراء-الساحل ككل. جمع الحوار على طاولة واحدة العديد من فرقاء دولة مالي، 5 حكومات (بوركينافاسو، تشاد، موريتانيا، نيجر و مالي)، 5 منظمات متعددة الأطراف (الإتحاد الإفريقي، الأمم المتحدة، الإتحاد الأوروبي، منظمة التعاون الإسلامي و CEDEA) وبالرغم من التقدم المتفاوت في خلال 16 شهرا، عزيمة الجزائر توصلت إلى أن هذه العملية على الأقل ليست ضعيفة في جانبها لكن المحجمات لا تزال مستمرة رغم ذلك ومدينة غاو بالشمال لا تزال الهدف لهجمات المجموعات الإرهابية التي لا تزال طليقة⁹.

ألقت الجزائر بوزنها و ثقلها الدبلوماسي للتوقيع على اتفاق مع المتمردين الطوارق الذين ترددوا إلى غاية جوان 2015، قائلين: " بأنه اتفاق كان أقل بكثير من مطالبهم "، و هنا كرست الدبلوماسية الجزائرية نفسها للعب دور الوسط الحاسم ووضعت الإتفاقية في إطار إستراتيجية شاملة لتسوية الأزمة نظرا لأن كلا الطرفين أي حكومة مالي و حركة الأزواد ذو إدراك على ضرورة محاولة الإتفاق بدون شروط الحكم الذاتي والإستقلال، و هي المطالب الرئيسية للمجموعات لتبقى من القضايا العالقة و السبب الرئيسي للعنف وعدم الإستقرار بمالي، ضف إلى المشاكل الإقتصادية و الإجتماعية التي يعاني منها سكان الشمال من فساد، حكم ضعيف، مشكل إشراك جميع الطبقات الإجتماعية، التطرف، الإبتجار غير المشروع، القصور البنيوي للجيش، النفوذ الإيديولوجي للجماعات الأكثر تطرفا... إلخ¹⁰، عقيات تحول دون عودة السلام

و الإستقرار بشمال مالي خصوصا و أن التوازن الإقليمي السياسي والأمني يبقى مضطربا و متقلبا "volatif" في ليبيا والنيجر... إلخ.

رغم الوضع المتدهور، تشارك الجزائر في صراع عنيف ينزف بمنطقة الصحراء - الساحل شرقها وغربها (ليبيا ومالي) حيث تواصل تعزيز الحوار والتعريف بتحفظها على التدخل العسكري الأجنبي الجديد. دخول الجزائر في أي مفاوضات و لعب دور الوسيط يكون مشروطا مسبقا، ففي الملف المالي كحالة، دخولها مع أنصار الدين و MNLA في مفاوضات، تطلب إقناع الأطراف أولا و قبل كل شيء التحلي نهائيا عن فكرة الإستقلال و الانفصال و الحكم الذاتي و عدم إدراج بعض المطالب على الطاولة وإعادة الإرتباط مع حكومة مالي في الشمال، وعند استيفاء هذه الشروط أعلنت الجزائر استعدادها للتدخل كوسيط لدعم حكومة مالي وتقاسم المعلومة الأمنية، الموارد المالية، تدريب الجنود... إلخ 11، بالنظر إلى هذه الشروط، نلاحظ مدى أهمية السلامة و الوحدة الإقليمية بالنسبة للجزائر التي تضعها في رأس أولوياتها، حيث ترى فيها سيادة الدولة على أراضيها و أي رضوخ أيا كان نوعه نحو الإنقسام، سيؤدي إلى التفكك.

إن جهود الوساطة الجزائرية في النزاعات بين الطوارق و السلطة المركزية سواء بالنيجر أو مالي، لا يدخل ضمن منطق المصالح أو الرغبات أو الأهداف الخاصة أو الهيمنة الإقليمية، كما عبر عنه بعض المحللين للسياسة الجزائرية بالساحل، بالتركيز على خطابات و تصريحات قادة الساحل على دور الجزائر في إدارة أزمات هذه المنطقة، خصوصا الرئيس المالي الأسبق "Amadou Toumani" حيث صرح قائلاً "الجزائر دائما قد تحملت مسؤولية الوساطة بالنظر إلى موقعها ليس كصاحب مصلحة و لكن كناشط يريد حل نزاعات المنطقة". إن حسن نية الجزائر أشاد به كل أطراف النزاع المالي على الرغم من أن عناصر MNLA حاولوا أحيانا وضع محاولة إشراك قوى أجنبية في منطقة الساحل في جهود الوساطة مع السلطات المالية. لكن المجموعة الدولية تشيد في ثقتها بالوساطة و الدبلوماسية الجزائرية، نزهتها وبصيرتها

التي أثبتتها في الممارسة العملية¹²، وساطة استطاعت جمع الفرقاء الماليين على طاولة واحدة و توقيع الإتفاق الشامل بعد حوار لجولات عدة، ألفت فيه الجزائر ثقلها لحل نهائي توافقي.

3,2 دور الشريك و الحليف في مكافحة الإرهاب (تصدير نموذج)

تجربتها في مكافحة الإرهاب شكل مقارنة و نهج الدولة الجزائرية في تحقيق استقرارها النسبي، وأصبحت بذلك حليفا مهما للولايات المتحدة الأمريكية و عدد من دول الإتحاد الأوروبي كفرنسا في مجال مكافحة الجماعات المسلحة الإرهابية منذ بدايات 2000، و نذكر في هذا المجال أمثلة عن التعاون الأمني كمبادرة عموم الساحل 2002، برنامج TSCTP 2005، التعاون و التنسيق مع AFRICOM، كما شاركت في عدة مبادرات إقليمية رئيسية لمكافحة الإرهاب مثل CEMOC.

كما تجسد هذا الدور من خلال إطلاق الولايات الأمريكية و الجزائر حوار عسكري مشترك " *Joint Military Dialogue*" منذ عام 2005، لتشجيع تبادل المعلومات، التدريب و المناورات المشتركة، ضف أن الجزائر واحدة من البلدان العشرة المشاركة في الشراكة الأمريكية في برنامج مكافحة الإرهاب العابرة للصحراء الكبرى " *TSCTP*"، المبادرة الهادفة لتحسين القدرات الإقليمية للحكومات و التنسيق لمواجهة التطرف العنيف، لكن الطرفين يفضلان الأنشطة الثنائية الذين يرى فيهما أهمية إقليمية أكثر كإطار للتعاون.

عضو مؤسس للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب الذي بدأ بسبتمبر 2011 في نيويورك و استضافت الجزائر في هذا الصدد عام 2013 عقد اجتماع دولي لهدف تحديد إستراتيجيات و برامج مكافحة توسع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي و الفروع التابعة لها العاملة بالساحل و المغرب العربي، ضف أنها تشكل مقرا للمركز الإفريقي للدراسات و البحوث حول الإرهاب¹³، لنلاحظ بذلك الجهود العملية التي تبذلها الجزائر في سبيل تحقيق الإستقرار الإقليمي و محاولة القضاء على الإرهاب.

2, 4 دور صانع التكامل و التنسيق الإقليمي

في هذا الشأن، مواجهة للتحويلات الإقليمية في ظل التهديدات عبر الوطنية يقتضي الأخذ في الحسبان المحيطين الإقليمي و الدولي و إقامة علاقات تعاون عسكري وعملياتي على مختلف المستويات و المساهمة في كافة الأعمال و المبادرات الثنائية أو المتعددة الأطراف الرامية إلى المساعدة على استتباب الأمن و الإستقرار محليا و إقليميا و عالميا...".14، ليصبح التكامل الإقليمي كعنصر مهم في تحقيق الأمن على الصعيد الدولي و حتى العالمي، باعتبار أن التهديدات الأمنية اليوم، أصبحت عبر وطنية لا تتوقف عند حدود الدولة بل تتجاوزها لتخترق دولا أخرى بفعل الإنتشار و العدوى.

لتعزز الجزائر أطر التعاون الأمني الإقليمي باستضافتها اثنين من المبادرات العملية، الأولى تتمثل في وحدة تبادل المعلومات الإستخباراتية التي أنشأت عام 2010 مقرها "تمنراست" بالجزائر "Unit for fusion and liaison, an intelligence-sharing club (UFLISC)" تضم الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر، بوركينا فاسو، ليبيا و تشاد، و يتم رئاستها بصورة دورية، تأخذ أولوية الترتيب الأبجدي حسب حروف الدول، تعتبر آلية لمكافحة الإرهاب و أشكال الجريمة المنظمة.

الثانية، لجنة الأركان العملية المشتركة "CEMOC" التي أنشأت في 21 أبريل 2010 و مقرها تمنراست في الصحراء الجزائرية تضم مالي، موريتانيا، النيجر و الجزائر كمنسق و قائد في مهمة لمكافحة الإرهاب عبر الوطني ميدانيا بمنطقة الساحل الإفريقي 15. لجنة تجتمع بصفة دورية كل ستة أشهر، لتعقد يوم 16 سبتمبر 2015، اجتماع عادي بتمنراست برئاسة نائب وزير الدفاع رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الأسبق "أحمد قايد صالح" و يؤكد على ضرورة التنسيق الإقليمي باعتماد آلية تعاون بين الأعضاء لمكافحة الإرهاب من جهة، و الاستفادة من الخبرة المكتسبة للجزائر في مكافحة الإرهاب من جهة ثانية، و شدد على ضرورة تصرف بلدان الجوار ضمن "دينامية جماعية" و تضافر الجهود. و في الإجتماع شدد على المجال الإقتصادي و الإجتماعي و المعلوماتي للإستقرار، كما أكد على أن تعزيز الجزائر لتأمين

حدودها كان له الدور البارز في استقرار المنطقة "الأثر الإيجابي" لتضييق بذلك على دائرة التهديدات و تدفق السلاح، ما انعكس إيجاباً على أمن الساحل الإفريقي.

و قياساً على خطورة الوضع في الساحل و المخاطر التي يمكن انتشارها بامتدادها على الأمن و الإستقرار الوطني، بمواصلة الجزائر مكافحة الإرهاب القائم، قد بدأت في وضع و تنفيذ مع شركائها من المنطقة استراتيجية مشتركة تقوم على أساس التشاور و التعاون بين مختلف الأجهزة الأمنية و العسكرية. فعلى المستوى الثنائي، أعادت الجزائر تنشيط الهيئة الحدودية مع النيجر (لجنة الحدود) لضمان أمنة المنطقة الحدودية و التكامل بين الأجهزة الأمنية للدولتين في إطار آلية التعاون التي أنشأت بموجب بروتوكول الإتفاق الموقع بالجزائر في 30 أكتوبر 1997. أيضا أعادت تنشيط أعمال اللجنة الجزائرية المالية التي أنشأت في مارس 2014، و التي توجت باتفاق التعاون من أجل الدفاع و الأمن، كما استضافت الجزائر بأفريل 2014 الدورة الثانية للجنة الثنائية الإستراتيجية الجزائرية المالية حول الوضع بشمال مالي و ضمت كل من مالي، النيجر و موريتانيا و بوركينا فاسو¹⁶.

2, 5 دور التنمية: تقوم المقاربة التنموية الجزائرية بمنطقة الساحل الإفريقي، انطلاقاً من العلاقة الطردية بين متغيري الأمن و التنمية التي تعتمد عليها الجزائر و تبناها في جل أعمالها و أجندتها من أجل تحقيق استقرار و سلم للمنطقة، لتقدم الجزائر نهجها على المستوى الإفريقي و تؤسس بذلك علاقة وثيقة بين الأمن و التنمية و تلاقي ترحيباً كبيراً، و الدليل تبنيتها من طرف الإتحاد الإفريقي في أوت 2014 لتسمى " **بإستراتيجية الإتحاد الإفريقي الخاصة بالساحل**". مبادرة هادفة إلى تحمل الدول مسؤولياتها و الحد من التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية، كما تدعو إلى: "المساهمة في التفكير و التحليل من أجل تفعيل المشاريع التنموية" بدعم أكثر فرص الإدماج الإجتماعي و المهني لكل فئات المجتمع و منه القضاء على التهميش و الحرمان و تجنيد الأموال و استغلالها في تمويل التعليم. كما تدعو الإستراتيجية إلى التطبيق الفعلي لمبادرة "الجدار الأخضر الكبير الخاص بالساحل الصحراوي لسنة 2007"، الهادفة إلى مكافحة التصحر و آثاره البيئية، الإقتصادية و الإجتماعية. لتنظم الجزائر ملتقى معنون تحت " **التنمية في الساحل**

و مالي"، تواصلت أعماله في 3 ديسمبر 2015، يعزز الإستراتيجية الإفريقية الخاصة بالساحل المرتكبة على 03 محاور: الحكامة، التنمية والأمن. ملتقى نظمته وزارة الخارجية الجزائرية مناصفة مع الإتحاد الإفريقي، لتعزيز أكثر تنفيذ منهج المقاربة الجزائرية الشاملة المتعلقة بالأمن و الحكم الراشد والتنمية، ثلاثية تبناها مجلس السلم و الأمن الإفريقي في دورته 449 المنعقدة في 11 أوت 2014. إستراتيجية في سلم أولوياتها " دعم التعاون بين دول الجوار لا سيما الجزائر التي تغطي مقاربة شاملة أساسها مشاريع التنمية والإدماج الإجتماعي، و خلص الملتقى إلى مجموعة من التوصيات، أهمها:

ضرورة خلق انسجام بين هياكل الإتحاد الإفريقي و المنظمات و الهيئات الإقليمية و الدولية من أجل تحقيق تعاون فعال كفيل بتحسيد المبادرات التنموية الإطلاع على مجمل إستراتيجيات دول الساحل و كذا آليات التنسيق على تنفيذها، ضرورة إعداد حوصلة لكل الأفكار التي تم طرحها خلال الورشات ليتم عرضها على المشاركين كمسودة للتقرير النهائي و الذي سيتم إعداده في وقت لاحق بعد إضافة كل ملاحظات المشاركين، تحمل دول الساحل مسؤولياتها و تحديد الأعمال التي يجب على شركائها القيام بها و الحد من التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لدول الساحل 17.

لتتحرك الجزائر وفق المنظور الواسع للأمن الذي يشمل جميع القطاعات: سياسية، اجتماعية، اقتصادية تنموية... إلخ، و تعمل وفق مسار التعاون الإقليمي المشترك الكفيل بتحقيق مصلحة الجماعة. و قبل كل هذا، الجزائر تعتبر بالفعل " محركا للعمل الإفريقي المشترك"، من خلال مساهمتها في التأسيس لمبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا "نيباد" كأحد أهم الرهانات القارية، التي تهدف إلى وضع خارطة طريق لبناء إفريقيا بديلا لتسوية مشاكل القارة المتراكمة".

موضوع التنمية أخذ حيزا كبيرا في نهج أعمال الجزائر، ليشكل بذلك طرحا معمقا يعزز من ورائه سبل مواجهة جل التحديات الأمنية و كذا التنموية في إفريقيا عامة.

لتمضي الجزائر في مشروعها التنموي المعزز بألية التعاون الإقليمي لمواجهة التحديات التنموية المتصلة بالأمن الغذائي الذي يعرف تزايدا كبيرا في السنوات الأخيرة خاصة بالساحل الإفريقي، بإشراكها البحث العلمي في المسألة من خلال مخبر التكامل الإقتصادي و الإجتماعي الإفريقي الذي تحتضنه جامعة أدرار

كدليل واضح للرؤية الإستشرافية باشماله على جملة من المجالات المعرفية و الميدانية على غرار الأمن الغذائي، التنمية، الإقتصاد، التكامل الصناعي واللوجستيكي، المتطلبات القانونية لتحسين التكامل. ليرز عنصر البحث العلمي ضمن الجهود الرامية نحو إيجاد حلول مشاكل القارة عامة خصوصا أمام التداعيات السلبية التي تشهدها منطقة الصحراء - الساحل 18، عنصر لم تتجاهله الجزائر، ترى فيه دعما لحلول نزاع المنطقة، فالإستفادة من الكفاءات العلمية من خبراء أمنيين و باحثين في مختلف التخصصات، من شأنه دفع عجلة استسباب الأمن من خلال الإستفادة من اقتراحاتهم، تصوراتهم وتوصياتهم المدرجة، من خلال مثلا المنتديات التي تعقد بصفة دورية أو إسهاماتهم في مخابر البحث... إلخ.

التعاون و مشاريع التنمية الإقليمية: ما يمكن أخذه عن أقاليم منطقة الساحل الإفريقي، أنها أقاليم لم تأخذ بعين الإعتبار الخصائص الإجتماعية و لم تتوافق في غالب الأحيان مع السمات الطبيعية للمنطقة، ليلقي بذلك الواقع المكاني تأثيره على المناخ المجتمعي لسكان المنطقة. رغم ذلك جاءت التنمية كأساس للتعاون بين الدول بغية تحويل الحدود إلى مناطق للعيش و إضفاء الجانب الخدماتي للسكان. أ/ ليمثل مشروع الطريق العابر للصحراء أحد مشاريع التكامل الإقليمي، كوسيلة نقل و عبور بين الجزائر و جنوب إفريقيا ضف لأنبوب النفط النيجيري إلى أوروبا عبر الجزائر. من إيجابيات المشروع، زيادة نسبة المبادلات التجارية بين البلدان، تحسين الظروف المعيشية لشعوب المنطقة، كسر العزلة عن المناطق الصحراوية و تطوير المبادلات الثقافية. بالتالي مشروع هيكلي غرضه تحقيق التنمية والأمن بالساحل. أنفقت الجزائر مبلغ 2 مليار أورو أي ما يعادل 212 مليار دينار جزائري، و نجحت لحد الآن في إنجاز نسبة 95% منه، حيث أنجزت نصيبها المتمثل في 3400 كلم بإنجاز المقطعين المتعلقين بالنيجر وتونس على امتداد 2400 كلم و 29 كلم على التوالي، ليبقى الجزء من مالي معطلا بسبب الأوضاع الأمنية المتدهورة بعدما أنجزت الجزائر 50% من الأشغال على مسافة بلغت 200 كلم التي تربط بين المناطق تمراست، نيميواين وتيزاواتين.

ب/ مشاريع نقل كابل الألياف البصرية و أنابيب البترول والغاز: حيث تربط هذه المشاريع بين نيجيريا والجزائر مرورا بالنيجر ومالي استنادا إلى طرق الصحراء التي تمر عبرها أنابيب نقل الغاز والبترول، حيث تفرض عليها رسوم توجه لتنمية تلك المناطق الحدودية. ضف إلى مباشرة الجزائر ومند فترة تمويل عمليات حفر آبار المياه وكذا مراكز التكوين الإحترافي والمراكز الصحية خصوصا في شمال مالي والنيجر وتشاد¹⁹. كما فتحت الجزائر أول معبر حدودي مع موريتانيا سنة 2018 يهدف إلى ضمان تنقل الأشخاص والبضائع وكذا تعزيز المراقبة الأمنية للحدود بين البلدين و منه مكافحة كل أشكال التهريب. معبر يبعد 75 كلم عن مدينة تندوف الجزائرية و الزويرات الموريتانية، معبر من شأنه خلق فرص تنموية بين الطرفين وفك العزلة عن المناطق المهمشة²⁰.

إن التوجه الجزائري المهتم بالجانب التنموي ما هو إلا إدراك منها و من خلال تجربتها في مكافحة الإرهاب أن عوامل الفقر و تديني المستوى المعيشي أحد الحركيات المسببة، المنتجة و المغذية للعنف واللاأمن، لذا تشدد و بشكل ضروري تطوير مقاربات اقتصادية إقليمية قائمة على التعاون بغية الحد من ظاهرة التطرف من خلال مراعاة الجانب الإنساني بإقامة مشاريع تنموية تولد الإطار الخدماتي بالتالي ضمان الإستقرار و هو الأمر الذي تلح عليه الجزائر كبديل فعال عن النهج العسكري الذي في نظرها ما هو إلا تصعيد للنزاعات.

3. خاتمة:

تشير الإستراتيجية الجزائرية في جزء كبير منها إلى تاريخ الإستقلال عام 1962، اختيارها مرتبطة دوما مع الماضي الإستعماري، حافظت إلى يومنا هذا على رفض أي تدخل أجنبي، ضد أي شكل من أشكال الحصار سياسي، عسكري أو اقتصادي، رافضة لأي تواجد أجنبي يهدد السلامة والوحدة الوطنية للدول، هذا ما يترجم من خلال العلاقات بين فرنسا و تفاعلها مع دول غرب إفريقيا الذي ترى فيه "استعمار جديد" ما يهدد مصالحها وتطلعاتها في منطقة تشكل عمقها الإستراتيجي، إن الإستراتيجيون الجزائريون يمثلون بلادهم كقوة إقليمية، حامي لدول الجوار و لا تعترض لإنشاء تعاون مع الدول مع

الحفاظ على بعض ردود الفعل "للمناهضة للإمبريالية"، فالدبلوماسية الجزائرية تدمج في قراءتها للوضع في الساحل التهديدات الأمنية بالأنشطة الإرهابية، الأقلمة و التديول، هذا ما يؤدي إلى تطوير دبلوماسية الشراكة في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف²¹.

تظل الجزائر إن صح التعبير بين واقعين، من ناحية لا تزال مؤمنة و صارمة بمبدأ عدم التدخل الموروث عن الثورة التحريرية، و من ناحية أخرى، تواجه زيادة و تضاعف للتهديدات الخارجية وسط ضغط دولي نحو التدخل خارج الحدود، ليبقى السؤال مطروحا: ما هي الديناميكية التي ستتبعها في ظل هذه البيئة المعقدة الفوضوية؟ هل الإبقاء على خيار إمكانية إيجاد حلول تفاوضية توافقية بين مختلف الجهات والقرار الثابت بشأن عدم التدخل العسكري؟

يظل منطق العمل الجزائري لحدّ الآن سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي هو الأرشد والأعقل من بين كل الحلول و للمبادرات سواء الإقليمية أو لدول الميدان أو الدولية للقوى الغربية، بحيث أن الإستراتيجية الأمنية الجزائرية من المنظور الدفاعي و مقوماتها القائمة على الخبرة في مكافحة الإرهاب في سياق مبدأ المصالحة الوطنية و الوثام المدني، من أهم المرتكزات لحل النزاعات و الأزمات الداخلية، من خلال إبعاد المنطق العسكري الأمني الكليّ البحث، و اعتماد نهج تنموي، سلمي حوارى، لأن الجزائر مدركة تمام الإدراك أنّ القوة العسكرية هي تصعيد للنزاع و أنّ الهدف الأول تأمين التماسك الإجتماعي و السلامة الإقليمية تجنبا لأي انزلاقات تؤدي نحو الانفصال و الإنقسام، و حدوث ذلك يعني انفصال لوحدات منطقة الصحراء الساحل كنتيجة حتمية.

في رأيها، سوى حل سياسي يمكن أن يمنع تفادي انعدام أمن مزمن الذي من شأنه إثارة رد فعل أجنبي، و تعمل بدروس إستراتيجيتها لمكافحة الإرهاب حيث أن "الأمن العسكري الشامل لا يعمل وإنما يعزز العنف أما بالنسبة "لأي حوار فإنه يعمل على إضعاف هذه العناصر الإرهابية.

لذلك تعتمد الدبلوماسية الجزائرية بحل مخلص للمفاوضات الخارجية تحت رعاية الأمم المتحدة، خطوة تؤكد وراءها رجوعها المؤكد في السياق الإقليمي لتلعب دورا جديدا ذو أهمية كبيرة من خلال تأثير

دبلوماسية و حلول سياسية مرضية لأطراف النزاعات، و ما هو مسلم به على نحو متزايد من جانب القوى الغربية أنها وسيط لا غنى عنه و الراعي الرئيسي للأمن الإقليمي.

لم تحاول الجزائر فرض أي هيمنة على المنطقة، رغم موقعها الجغرافي و إمكاناتها العسكرية ومواردها المالية ورغم لعبها دور التأثير و القائد والمتدخل و القوة الإقليمية. إن الإستراتيجية الجزائرية في ضوء المشاكل الهيكلية والصدمات السياسية و الأمنية بالساحل الإفريقي ليست بصمة ضرورية براغماتية لكن استجابة لاعتبارات أخلاقية تجاه الدول و الحس التضامني تجاه شعوبها، قوام هذه الإستراتيجية ولد في إطار تجربة الإستعمار و استعادة سيادتها بعد حرب تحرير و من خلال مرونتها تجاه الأشكال المتعددة للتدخل في شؤونها الداخلية. ميزة الدبلوماسية الجزائرية هو ميلها نحو التوفيق بين المصالح الوطنية مع استقرار بلدان الجوار، ليعتبر بذلك الجزائر بلد مصدر للإستقرار²²، تؤمن بضرورة العمل الجماعي المشترك، الذي يحقق مصالح الجماعة ككل، لترى في الأمن الإقليمي ضرورة يجب العمل بها، رافضة فصل ما يحدث في دولة عن محيط دول الجوار، لأنّ له تأثير سواء مباشر أو غير مباشر على الأخيرة بفعل حركية وسرعة انتقال التهديدات عبر الوطنية.

4. قائمة المراجع:

باللغة العربية

الكتب

- عبد الله بالحبيب، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة: 1992-1997، (دار الراية للنشر و التوزيع، 2012).
- محمد بوبوش، الأمن في منطقة الساحل و الصحراء، ط1 (الأردن: عمان، دار الخليج للصحافة و النشر، 2015).

المجلات

- نور الدين دخان و عيدون الحامدي، "مسار تأمين الحدود الجزائرية : بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية"، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 14، جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)، جانفي 2016.

- "الإجتماع العادي لتعزيز التعاون لمجلس رؤساء أركان الأعضاء في لجنة الأركان العملية المشتركة"، مجلة الجيش، العدد 627، أكتوبر 2015.

- تحضير و جاهزية في مستوى عظمة المهام"، مجلة الجيش، العدد 631، فبراير 2016.

- "جاد على الحدود، حزم، عزم و تصدي"، مجلة الجيش، العدد 62، أبريل 2015.

الأطروحات

- محمد بلهاشمي الأمين طيبي، "تجريم الإرهاب في القانون الدولي"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الدولي والعلاقات الدولية، (جامعة وهران: كلية الحقوق)، 2011-2012.

"منصور لخضاري، "استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة "دكتوراه في العلوم" غير منشورة، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012/2013).

الملتقيات و التقارير

- المقاربة الجزائرية المتعلقة بالأمن الغذائي تندرج ضمن إطار شامل من التنمية المستدامة في إفريقيا، على موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، صفحة التصدي للإرهاب: قضايا دولية و إقليمية: السياسة الخارجية، 26-06-2014، تاريخ التصفح: 21-05-2016، على الموقع التالي: www.mae-gov.dz/news-article/3568.aspx

- ملتقى التنمية في الساحل و مالي: حشد للجهود من أجل تفعيل الإستراتيجية الإفريقية الخاصة بمنطقة الساحل، على موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، صفحة التصدي للإرهاب: قضايا دولية و إقليمية: السياسة الخارجية، 03-12-2015، تاريخ التصفح: 21-05-2016، على الموقع التالي:

www.mae-gov.dz/news-article/3568.aspx

مقالات الأنترنت

- الجزائر و موريتانيا تفتتحان أول معبر حدودي بينهما، تاريخ التصفح: 12-08-2018، على الرابط التالي:
<http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/2017/09/>

باللغة الفرنسية

-BATIS, Samir, Une stratégie de sécurité de L'Otan pour le Sahel : avec qui et comment ?, Nato defense college, « Research paper produced under the NDCFellowship programme », Rome, September 2016.

-CHIKHAOUI, "Arslan, les paradigmes de la politique étrangère de L'Algérie", Freidrich Elbert Stifting: Fondation politique d'Allemagne, 2015.

إسم المؤلف (بن)، محمد السعيد حجازي عنوان المقال: الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في التعامل مع مخزجات نزاعات منطقة الساحل الإفريقي

- GEOFF, D.Porter, "Le non-interventionnisme de l'Algérie en question", Politique étrangère, Institut français des relations internationales, 3/2015.
- IRATNI, Belkacem, La stratégie de l'Algérie à l'égard des récents événements au Sahel, The Algerian Journal Of Political Sciences and International relations, Fourth Issue, December 2015.
- LOINNAS, Djallil, "La stratégie Algérienne face à AQMI", Politique étrangère, Institut française des relations internationales (IFRI), 03/2013.
- MOKHEFI, Mansouria, "Algérie : Défis intérieures, menaces extérieures", Commentaire SA, 3/2015, N° 151.

باللغة الإنجليزية

- SEKHRI, Sofiane, "The role approach as a theoretical framework for the analysis of foreign policy in third world countries", African journal of political science and international relations, Vol 3, October 2009.
- STONE, Marcanne, Security according to Buuzan: A comprehensive security analysis, Groupe d'études et d'expertise "sécurité et technologies"GEEST, Security discussion papers series 1, Spring 2009.
- "Algeria and its neighbours", Middle East and North Africa, (Belgium: Brussels, International Crisis Group, Report N° 164, 12 October 2015).

هوامش:

- 1- تحضير و جاهزية في مستوى عظمة المهام"، مجلة الجيش، العدد 631، فبراير 2016، ص 35.
- 2- عبد الله بالحبيب، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة: 1992-1997، (دار الرابطة للنشر و التوزيع، 2012)، ص ص 164-178.
- 3- GEOFF, D.Porter, "Le non-interventionnisme de l'Algérie en question", Politique étrangère, Institut français des relations internationales, 3/2015, PP 43-44.
- 4- MOKHEFI, Mansouria, "Algérie : Défis intérieures, menaces extérieures", Commentaire SA, 3/2015, N° 151, P 503.
- 5- لتبدأ المرحلة الأولى من الحوار بالجزائر في الفترة الممتدة ما بين 16-24 جويلية 2014، أدت إلى توقيع اتفاقيتين: "خارطة الطريق للتفاوض في إطار عملية الجزائر" و "إعلان وقف الأعمال العدائية". الخارطة تسمح لوضع إطار مفاوضات السلام و خلق مناخ من الثقة الضرورية لحسن سير عملية السلام. المرحلة الثانية من

الحوار الشامل بدأت في 01 سبتمبر 2014 بالجزائر و ضمت ممثلين عن حكومة مالي و الحركات السياسية و العسكرية من الشمال و الموقعين عن خارطة الطريق حيث أكد الجانبان التزامهما بالعملية و التوصل نحو حل سلمي و دائم للأزمة. لتعقد المرحلة الثالثة في 19 أكتوبر 2014 و كانت لدراسة وثيقة تلخص مقترحات الطرفين في إطار مجموعات عمل تم تركيبها في افتتاح المرحلة 2. وثيقة أعدتها الجزائر بصفتها رئيسا للوساطة، وثيقة بمثابة قاعدة المفاوضات تغطي أساسا المسائل المتعلقة بالدفاع والأمن و الجانب السياسي، التنمية، المصالحة... إلخ.

6- GEOFF, D.Porter, **Op.cit.**, PP 52-53.

7- MOKHEFI, Mansouria, **Op.cit.**, P 503.

8- LOINNAS, Djallil, **Op.cit.**, P 154-155.

9- IRATNI, Belkacem, **OP, Cit**, PP57-58.

10-CHIKHAOUI, Arslan, "les paradigmes de la politique étrangère de L'Algérie", Freidrich Elbert Stifting: Fondation politique d'Allemagne, 2015, P 6.

11- تحضير و جاهزية في مستوى عظمة المهام"، مجلة الجيش، العدد 631، فبراير 2016، ص 36.

12- منصور لخضاري، "استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة "دكتوراه في العلوم" غير منشورة، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013/2012)، ص 347.

13-IRATNI, Belkacem, **OP, Cit**, P 51.

14- ملتقى التنمية في الساحل و مالي: حشد للجهود من أجل تفعيل الإستراتيجية الإفريقية الخاصة بمنطقة الساحل، على موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، صفحة التصدي للإرهاب: قضايا دولية و إقليمية:

السياسة الخارجية، 03-12-2015، تاريخ التصفح: 21-05-2016، على الموقع التالي: X

15- المقاربة الجزائرية المتعلقة بالأمن الغذائي تندرج ضمن إطار شامل من التنمية المستدامة في إفريقيا، على موقع

وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، صفحة التصدي للإرهاب: قضايا دولية و إقليمية: السياسة الخارجية، 26-

06-2014، تاريخ التصفح: 21-05-2016، على الموقع التالي: -www.mae-

gov.dz/news-article/3568.aspx

إسم المؤلف (ين)، محمد السعيد حجازي عنوان المقال: الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في التعامل مع مخزجات نزاعات منطقة الساحل الإفريقي

16- نور الدين دخان و عيّدون الحامدي، "مسار تأمين الحدود الجزائرية : بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية"، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 14، جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)، جانفي 2016، ص ص 182.

17- الجزائر و موريتانيا تفتحان أول معبر حدودي بينهما، تاريخ التصفح: 12-08-2018، على الرابط التالي:

18- <http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/2017/09/>

19-BATIS, Samir, Une stratégie de sécurité de L'Otan pour le Sahel : avec qui et comment ?, Nato defense college, « Research paper produced under the NDCFellowship programme », Rome, September 2016, PP 10- 11.

20- IRATIN, Belkacem, **OP.Cit**, P 67.